المجلد التاسع عشر

: 129/19

(الطرف الأول : طرف الزنادقة الإباحية الكافرة بالشرائع والوعيد والعقاب في الدار الآخرة ، الذين يرون أن هذه الأحكام تتبع الاعتقاد مطلقا والاعتقاد هو المؤثر فيها ، فلا يكون الشيء واجبا إلا عند من اعتقد تحريمه) .

قلت : حصل سقط في هذا الموضع بسبب انتقال نظر الناسخ - والله أعلم - ويتبين هذا من السياق ، ويظهر أن لفظ السقط :

(فلا يكون الشيء واجبا إلا عند [من اعتقد وجوبه ، ولا يكون الشيء محرماً إلا عند] من اعتقد تحريمه) .

: 777 - 7.7 / 19

(وقال كِظَلِمْهُ بعد كلام له :

ونحن نذكر « قاعدة جامعة » في هذا الباب لسائر الأمة فنقول :

لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ؟ . . .) .

قلت : وهنا تنبيهات :

الأول: أن هذه الصفحات مستلة من كلام للشيخ كِظَلَمُهُ في (منهاج السنة) ٥ / ٨٣ - ١٢٥ .

الثاني : أنه يوجد فروق يسيرة بين النصين تقرب من العشرين ، ولكن أكثرها لا

يؤثر في المعنى ، وأهم هذه الفروق :

١- قوله في ١ / ٢٠٥/١ : (والإثم في نفس الأمر أمارة أرجح من أمارة) ، و(الإثم)
 تصحيف ، صوابه : (ولا ثمّ) ، كما في المنهاج : ٥/٥٨ .

٢- قوله في ١٩ / ٢١٢ : (لكونهم بنوا على القولين المتقدمين في قول القدرية . .
 وقول الجهمية) ، وصوابه (القولين المتقدمين : قول القدرية . . . وقول الجهمية)
 كما في المنهاج : ٢١٢/٥ .

٣- قوله في ١٩ / ٢٢٧ : (ولم يكن يعلم جواز الصلاة بالتيمم كأبي ذر وعمر بن الخطاب وعمار لما أجنب) ، وصوابه (كأبي ذر ، وعمر بن الخطاب وعمار لما أجنبا) كما في المنهاج : ٥/٥/٥ .

الثالث: أن الذي استل هذا الكلام من المنهاج قد قام بترك بعض المواضع من كلام الشيخ، وقد أشار إلى هذا في بعضها كأن يقول (إلى أن قال)، ولم يشر إلى بعضها الآخر، وبيانه كما يلى:

1- في 19 / ٢١٢ : (فإن الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل. إلى أن قال : وحينئذ فان كان الخطأ في المسائل العقلية التي يقال إنها أصول الدين كفرا . .) .

قلت: والمتروك من كلام الشيخ في هذا الموضع من: ٥ / ٩٢ إلى ٥ / ٥٥ .
٢-في ١٩ / ٢١٣ : (وأصل الطائفتين أن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح ، إلى آخر ما نقل كِيْلَيْلَةُ . ثم قال : وبهذا يظهر القول الثالث في هذا الأصل . . .) .

قلت : والمتروك من كلام الشيخ في هذا الموضع من : ٥٦/٥ إلى ٩٨/٥ .

٣- في ١٩ / ٢١٥ : (فمن لم يأته نذير لم يدخل النار ، وقال : (ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون) أي هذا بهذا السبب) .

قلت : وبين قوله (لم يدخل النار) وذكره للآية ثلاث صفحات : من ٥/٠٠٠ إلى ١٠٣/٥ .

٤- في ١٩ / ٢١٦ : (ودل أيضا على أن ذلك ظلم تنزه سبحانه عنه . وأيضاً
 فإن الله تعالى قد أخبر في غير موضع انه لا يكلف نفسا إلا وسعها) .

قلت : وبين قوله (ظلم تنزه الله سبحانه عنه) وقوله (وأيضاً . . .) سبع صفحات : من ۱۰۳/۵ إلى ۱۱۰/۵ .

الرابع: يظهر لي أنه قد حصل سقط(١) في بعض النقل عن الشيخ في بعض المواضع، وهي كما يلي:

۱-۱۹ / ۲۱۰ ، ۲۱۲ : (فعلم أنه لا يعذب من كان غافلا ما لم يأته نذير ، ودل أيضا على أن ذلك ظلم تنزه سبحانه عنه) .

سقط بعد قوله (نذير) قوله : (فكيف بالطفل الذي لا عقل له) كما في المنهاج : ٥/٣٠٥، وقد يكون متروكا عن عمد .

۲- ۱۹ / ۲۲۰ : (ولا يقول أحد : إن اليهود والنصارى بعد إسلامهم وهجرتهم ودخولهم في جملة المسلمين المهاجرين المجاهدين يقال : إنهم من أهل الكتاب ، أي من جملتهم وقد آمنوا بالرسول) .

⁽١) وهذا السقط بخلاف ما تركه الناقل عمداً ، والذي ذكرته في الفقرة السابقة ، فإن السقط هنا في غالبه بسبب انتقال نظر الناسخ ، هذا ما ظهر لي ، والله أعلم .

سقط بعد قوله (من أهل الكتاب) قوله: (كما لا يقال عن الصحابة الذين كانوا مشركين: وإن من المشركين لمن يؤمن بالله ورسوله، فإنهم بعد الإيمان ما بقوا يسمون مشركين، فدل على أن هؤلاء قوم من أهل الكتاب، أي من جملتهم . .) كما في المنهاج: ٥/٥١، وهذا يظهر لي أنه سقط بسبب انتقال النظر من (أهل الكتاب) الأولى إلى الثانية، والله أعلم .

٣- ١٩ / ٢٢١ : (وبعضهم قال : إنها في مؤمني أهل الكتاب . فهو كالقول الأول ، وإن أراد العموم فهو كالثاني) .

سقط بعد قوله (أهل الكتاب) قوله (من اليهود والنصارى ، فهذا إن أراد به من كان في الظاهر معدوداً من أهل الكتاب ، فهو كالقول الأول . . .) كما في المنهاج : ١١٧/٥ ، وهذا كسابقه أيضاً .

الحامس: وقع في ١٩ / ٢٢٠: (كما قال تعالى في المقتول خطأ ﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمُ مَ رَبَيْنَهُم مِيثَنَقُ ﴾ إلى قوله: ﴿ عَدُو لَكُمُ وَهُو مُؤْمِنُ فَي المَّارِثُ فَ مَدُو لَكُمُ وَهُو مُؤْمِنُ فَي مَوْمِنَ مُؤْمِنَ مُؤْمِنَ فَي مَا اللهُ عَدُو لَكُمُ مَؤْمِنُ فَي مَوْمِنُ فَي مَا مُؤْمِنُ فَي مَا مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ فَي مَا مُؤْمِنَ فَي مَا مُؤْمِنَ فَي فَي فَا مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنَ فَي مُؤْمِنِ مُؤْمِنَ مُؤْمِنَ مُؤْمِنَ مُؤْمِنِ مُؤْمِنَ مُؤْمِنَ مُؤْمِنَا فَي مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مِنْ فَي مِنْ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنَ مُؤْمِنِ مُؤْمِنَ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مِنْ فَي مُؤْمِنِ مِنْ مُؤْمِمِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مِنْ مُؤْمِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مِنْ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِنِ مُؤْمِ مُؤْمِ مُؤْمِنِ مِنْ فَي مُؤْمِ مُؤْمِ مُؤْمِ مُؤْمِنِ مُؤْمِ م

نبه محقق المنهاج ٥/٥ ١ : إلى أن هذا وقع في نسختين دون غيرها ، وهو خطأ ، إذ إنه يخالف ترتيب الآية الكريمة . اهـ .

والصواب: ﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِثُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَكُو مُؤْمِنَكُو ﴾ .

